برنامج الإصلاح الرئاسيّ في سورية: في أسئلة التوافق والاختلاف

محمد جمال باروت

البرنامج الرئاسيّ بين الدولة والليبراليّة الجديدة

أثار ما يُمْكن تسميتُه بـ «حركة المثقفين في سورية» أسئلةً عديدةً عن طبيعتها ووظيفتها وتناقضاتها وآفاقها، في طورٍ انتقاليٍّ حسّاسٍ مشحونٍ بالفرص والمخاطر، تبنّى فيه خطابُ القَسَم للرئيس السوريّ الدكتور بشار الأسد (١٧ تموز ٢٠٠٠) برنامجاً إصلاحياً شاملاً أَطْلق ـ على حدّ تعبير پاتريك سيل ـ «رياحَ تغييرٍ حقيقيّةً في كلّ أوجه الحياة في سورية تقريباً.»[١] ويقوم هذا البرنامج، الذي يبدو أنّ الرئيس قد كَتَبَه بنفسه، على إنجاز عملية إصلاحٍ اقتصاديّةٍ وإداريّةٍ وسياسيّةٍ شاملة، بأسلوب «النبضات» التدرجيّ الذي يتجنّبَ مسبّقاً، وفي أيّ إجراءٍ من إجراءاته، أسلوبَ «التحوّل بالصدمة،» وهو الأسلوب الذي مَيَّزَ تجربةَ أوروبا الشرقيّة في التحوّل من النظام التسلُّطيّ إلى النظام التعدُّديّ التنافسيّ. ويَعْترف هذا البرنامجُ بأهميّة الإصلاح السياسيّ على أساس مبادئ «التعدُّديّة» و«احترام الرأي والرأي الآخر» و«الديموقراطيّة» (وهذه الأخيرة جاءت في خطاب القسم خاليةً من صفة «الشعبيّة») و«الانتقالِ من عقلية الزعامة إلى عقلية الدولة» والموازنةِ ما بين «الفكر الديموقراطيّ والفكر المؤسساتيّ.» إلاّ أنّه يعطي الأولويّة موقّتاً للإصلاح الاقتصاديّ ـ الإداريّ، من دون استبعاد أهميّة إيجاد المقدّمات الضروريّة في المرحلة الانتقاليّة للإصلاح السياسيّ. وكأنّ البرنامج يتبنّى ضِمْناً النظريةَ التي تقول بضرورة أن تكون الديموقراطيّةُ ثمرةً طبيعيّةً لتحوّلات اقتصاديّة اجتماعيّة، لا العكس. وهو ما يعني حُكْماً أنّ الإصلاح السياسيّ بحسب البرنامج الرئاسيّ لا بدّ أن يمرّ بمرحلة انتقاليّة معيّنة، تتم فيها فكفكةُ الآليات السلطويّة القديمة بشكل تدريجيٍّ يَحُول دون نشوبِ الأزمات، أو انقسامِ المجتمع ودخولِه في مرحلة فوضى ماتزالُ آلامُ «التحوّل بالصدمة» الأوروبيّة الشرقيّة حاضرةً كنموذج مروِّع لها.

غير أنّ الإصلاح الاقتصاديّ ـ الإداريّ الذي نوقش خلال العامَيْن السابقَيْن، ومايزال يُناقَش بشكلٍ مكثّفٍ وعلنيّ في ورشةٍ من أغنى الورشات الحواريّة في تاريخ النُّخَبِ السوريّة الحديثة، يواجهُ مهما كانت اجتهاداتُه وحلولُه معضلاتِ التحوّل ممّا يسمّيه الاقتصاديُّون بـ «النموّ التوسُّعيّ» Développement Expansif إلى النموّ المكثّف Développement Intensif. وإذا كان النموُّ التوسُّعيُّ (عن طريق الاستخدام الكمّيّ لعوامل الإنتاج من أرضٍ وعملٍ ورأسمالٍ واستحداثٍ أو تنظيم)، الذي قامت عليه اقتصادياتُ التخطيط المركزيّ الشامل في نماذج رأسماليات الدول الاشتراكيّة في العالم ومنها سورية، يَنْجَح تقليدياً في التشييد عبر القطاع العام ولكنّه يفشل فشلاً ذريعاً في الإدارة، فإنّ النموّ المكثّف يقوم بشكلٍ أساسيّ على إطلاقِ عاملِ الاستحداث بمعانيه الشاملة التكنولوجيّة والإداريّة والسياسيّة.

إنّ المضمون الاجتماعيّ لعملية التحوّل من مرحلة النموّ التوسُّعيّ إلى مرحلة النموّ المكثّف ليس إلاّ ما يسميه المشتغلون في العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة «المجتمعَ المدنيّ.» ومن هنا يَربط التفكيرُ السائدُ ما بين التوجُّه إلى اللَّبْرلة الاقتصاديّة، والتوجُّهِ إلى المجتمع المدنيّ: فكلّما زادت معدلاتُ اللَّبْرلة الاقتصاديّة ازدادت معدلاتُ استقلاليّة المجتمع المدنيّ النسبيّة عن الدولة، وازداد وزنُ هذه

١ ـ پاتريك سيل، «الشهور الستة الأولى للرئيس بشّار الأسد،» **الحياة**، ٢٠٠١/١/٢٦.

المؤسَّسات في المجتمع لكونها تضطلع بملء الفراغ الذي خلّفه انسحابُ الدولة من المجالات التي كانت ترعاها سابقاً. ذلك أنّ مرحلة النموّ التوسُّعيّ هي قاعدةٌ كاملةٌ لمركزية الدولة، وتشكّل طبقةً بيرقراطيّةً مركزيّةً تتحكّم لا بالعملية الاقتصاديّة وحسب بل بشتى أنشطة الحياة الاجتماعيّة أيضاً. بهذا المعنى يصحّ القول إنّ مفهوم «المجتمع المدنيّ»، رغم التباس مفهومه وتعدُّدِ معانيه واختلافها الشديد في إطار معضلات التحوُّل من اقتصاديّات التخطيط المركزيّ الشامل إلى اقتصاديّات السوق، هو على وجه التحديد اقتصادُ السوق القادرُ على إنتاج ذاته خارج بنى السيطرة والتحكُّم التابعة للدولة. غير أنّ البرنامج الرئاسيّ ينطوي بهذا القدر أو ذاك على إمكانيّة تحدّي التنميط الليبراليّ الجديد لهذه العلاقة «الضرورية» ما بين التوجُّه إلى اللبْرلة والتوجُّه إلى المجتمع المدنيّ. ومن هنا يتجنَّب خصخصةَ القطاع العامّ، ويَطْرح بدلاً من ذلك إصلاحَه وتحديثَه على أساس مواءمته مع آليات السوق من دون تغيير طبيعة المِلْكية، ومن ثم الفصل ما بين الإدارة والمِلْكية. ويَسْتلهم هذا البرنامجُ في درجات معيَّنة تجربةَ النموّ في دول جنوب شرق آسيا، وإلى حدٍ ما التجربةَ الصينيّة.[1] ومن دون الإفاضة في تحليلٍ اقتصاديّ منهكٍ لحدود هذا البحث، فإنّه يمكننا القول إنّ البرنامج الرئاسيّ ينطلق من التمسُّك بوظائف دولة الرعاية، ويَهْدف في ذلك إلى تجنُّب الهزّات الاجتماعيّة التي نتجتْ عن استحكام الوصفات الليبراليّة الجديدة ـ التي تُطْلِقُ كلّ كثافة نيرانها على «دور الدولة» ـ باتجاه صيغةٍ تعتمد اقتصادَ السوق لا مجتمعَ السوق؛ وهو ما قد يلتقي على نحوٍ ما مع بعض جوانب أطروحة غيدِنز عن «الطريق الثالث» التي تبنَّته الأحزابُ الاشتراكيّة والديموقراطيّة الاجتماعيّة في أوروبا وأميركا.

يثير ذلك سؤالاً عن موقع إشكاليّة مؤسَّسات المجتمع المدنيّ في البرنامج الرئاسيّ. لا ريب أنّ هذا البرنامجُ يُدْرك أهميةَ ذلك الموقع، إلاّ أنّه يعطي الأولويّة في المرحلة الانتقاليّة لبناء مؤسَّسات الدولة وتحديثها وعقلنتِها بشكلٍ يتيح لهذه المؤسَّسات أن تتطوّر في بيئة قانونيّة تشريعيّة مؤسَّساتيّة تستوعبها. إذ يستحيل تعزيزُ النسيج الجمعياتيّ الراهن لمؤسَّسات المجتمع المدنيّ السورية مثلاً، ونقلُها من الجيل الجمعياتيّ الأول الذي يُعْنى بقضايا الخير والبرّ إلى الجيل الثاني الذي يُعْنى بقضايا التنمية المحليّة، في ظلّ القانون المعمول به حول الجمعيّات والمؤسَّسات الخاصة، وهو قانون صيغ بشكلٍ يَكْبح تطوُّر المجتمع المدنيّ ويحدّ من استقلاليّته. فالجوهريّ هنا ـ وهو صحيح ـ أنّ مؤسَّسات المجتمع المدنيّ ليست بديلةً من مؤسَّسات الدولة، بل متميِّزةً عنها في استقلاليّة نسبيّة. إنّ مؤسَّسات المجتمع المدنيّ، بهذا المعنى، متكاملةٌ مع مؤسَّسات الدولة؛ وكيْ يتمّ تفعيلُ المجتمع المدنيّ في الشروط السورية فإنّه لا بدّ من تحديث مؤسَّسات الدولة السوريّة وعصرنتها... وهو ما نعتقد أنّه واضح بشكل تام في برنامج الرئيس.

المعارضة والبرنامج الرئاسيّ

تميِّز البرنامجُ الرئاسيّ في أنّ بادِرَتَه صَدَرَتْ عن المؤسَّسة الرئاسيّة، لا عن «ضغوط» سياسيّة داخليّة لبقايا القوى المعارضة الإسلاميّة أو الديموقراطيّة التي استنزفتْها المواجهةُ

١ ـ من حوارات أجراها الباحث مع الدكتور عصام الزعيم، وزيرِ التخطيط السوريّ قبل تعيينه في الحكومة وبعدها، ومع بعض أعضاء اللجان الاستشاريّة الاقتصاديّة التي شكّلها الرئيس.

مع السلطة على خلفيةِ ما بات يسمّى في الحوليات السوريّة «أزمةَ الثمانينيّات» ومضاعفاتها القاسية. ولم تَسْمح مجرياتُ المواجهة وتعقيداتُها الإقليميّة، التي حوّلتِ السياسةَ حرباً، بأن يعاد تأسيسُ السياسة في حقلٍ سياسيٍّ انقلابيٍّ راديكاليٍّ بوصفها فنَّ التسوية والتراضي والتوافق في «منتصف الطريق.» إذ تميّزت الثقافةُ السياسيّة للنخب السوريّة ـ على مختلف ألوان طيفها السياسيّ اليمينيّ أو اليساريّ، وعلى مدى خمسين عاماً ونيِّفٍ على الأقل ـ بأنّها ثقافة انقلابيّة تقوم على نسق «السلطة البديلة.»

ولقد أدّى ضعفُ «المعارضة» السورية وإنهاكُها إلى أن تَنْتظر التغييرَ أكثرَ من أن تَعْمل له. وكانت هذه «الانتظارية» تعويضاً أو محصّلةً طبيعيّةً للضعف. بل وصل ضعفُها إلى درجةِ أنّها لم تستطع أن تنتصر على العقليّة الحزبويّة المستقلّة لبعض أطرافها، ولا أن تتوافق على الاتّحاد في حركةٍ تَجْعل منها قطباً ديموقراطيّاً في الحياة السياسيّة العامة.[1] وكان الموقفُ الحزبويّ أو الفصائليّ لهذه الأطراف أشبهَ ما يكون بالموقف الذي تُعَبِّر عنه جُملةُ: «معاً في صفٍّ واحد، لكنْ بطابور مستقلّ.» من هنا فَرَضَ عليها البرنامجُ الرئاسيُّ واقعاً جديداً يتّسم في أنّ بادرة الإصلاح قد تمّت من «الأعلى.» ويَكْمن الأساسُ الموضوعيُّ لصدور هذه البادرة من الأعلى في أنّ مجريات الأمور في سورية جَعَلتْ أيَّ عملية إصلاحيّة من قبيل المستحيل إذا لم تَصْدر عن وعيٍ أخلاقيٍّ وسياسيٍّ مسبّقٍ ومبادرٍ للقيادة السوريّة نفسِها.

انعكس الواقعُ الجديد الذي عبّر عنه خطابُ القسم في جدلٍ داخليٍّ حادّ في أوساط المعارضة القوميّة واليساريّة المتحالفة في إطار «التجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ» (المعارِض).[2] وتمثّل ذلك في الجدل الداخليّ بين كوادر الحزب الشيوعيّ السوريّ (جناح المكتب السياسيّ بقيادة رياض الترك) الذي تميّز تاريخيّاً منذ خروجه من «الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة» في أوائل عام ١٩٧٦ ـ على خلفيّة موقفه الراديكاليّ من السياسة السوريّة في لبنان التي فهمها الحزبُ يومئذ على أنّها ممالئةٌ للمسيحيِّين اللبنانيِّين الموارنة ـ بانتهاج خطّ التصعيد ضدّ السلطة، سواء أكان هذا الخطُّ مغلّفاً بخطاب راديكاليّ يساريّ جديد أم كان مغلّفاً ببرنامج ديموقراطيّ. بل إنّ الحزب أعْلن أساساً انسحابَه من «الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة» لا بسبب مواقف ديموقراطيّة بل بسبب مواقفه الراديكاليّة السياسيّة.

غير أنّ عشرين عاماً من المحنة، تبدّل فيها العالَمُ رأساً على عقب، وظهرتْ فيها مؤشّراتُ عالمٍ جديدٍ يختلف في توازناته وإدراكاته كثيراً عن العالم السابق الذي كان إبّان الحرب الباردة، قد كوّنتْ لدى كوادر الحزب خبرةً نقديّةً جديدةً في فهم السياسة.

---

١ ـ من حوارات أجراها الباحث في حينه مع الدكتور برهان غليون الذي بدرتْ عنه الفكرة، وعن الدكتور جمال الأتاسي الذي تبنّاها، ومع عدد من أطراف الحوار الداخليّة في «التجمُّع.»

٢ ـ أُعلن في آذار ١٩٨٠ عن «التجمّع،» ويضمّ كلاً من الحزب الشيوعيّ السوريّ ـ جناح المكتب السياسيّ، وحركةِ الاشتراكيِّين العرب، وحزبِ العمّال الثوريّ، وحزبِ الاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ، وحزبِ البعث العربيّ الاشتراكيّ (الشباطيُّون). ومن الملاحظ أنّ كلّ هذه الأحزاب هي إمّا أحزابٌ أمٌّ لأحزاب الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة (الحاكمة)، وإمّا منشقّةٌ عنها لخلافاتٍ إيديولوجيّة وسياسيّة.

عمّم «التجمّع» المعارض رسالةً تتبنّى إصلاحاً سياسياً متدرّجاً وتتوافق مع قطاع أساسيّ من البرنامج الرئاسيّ

ومن هنا أدّت مقابلاتُ ومقالاتُ رياض الترك الذي عاد إلى الأمانة الأولى للجنة المركزيّة للحزب (مثل مقابلته مع **لوموند** في ٢٨ حزيران ٢٠٠٠، ومقالِه في ملحق **النهار** في ٢٢ تموز ٢٠٠٠)، وهي مقابلاتٌ ومقالاتٌ «تصعيديّة» رأى عديدون أنّها تليق بمزاج فنّانٍ راديكاليٍّ ساخطٍ أكثرَ مما تليق بقائدٍ سياسيّ، إلى إرباك كوادر الحزب. وهذا ما دفع الاتجاهَ الغالبَ في اللّجنة المركزيّة إلى إعلام الأمانة العامة لـ «التجمّع الوطنيّ الديموقراطيّ» (المعارض) بأنّ مقالات الترك وتصريحاته تعبّر عن رأيه الشخصيّ لا عن رأي الحزب.[1] بل أدّت إرباكاتُ التصعيد الذي عبّرتْ عنه تلك المقالاتُ والمقابلاتُ إلى تعميم «رسالةٍ» سياسيّةٍ عن تطوّرات الوضع الداخليّ في سورية. وما يلاحَظُ في هذه الرسالة من تغيُّرٍ أحدثه التفاعلُ الإيجابيُّ النسبيّ مع تطلُّعات البرنامج الرئاسيّ هو أنّها تتوافق مع قطاعٍ أساسيّ من ذلك البرنامج، أو مع خطواته الإجرائيّة التي تمّ الشروعُ فعليّاً بمقدّماتها: فـ «الرسالة» تتبنّى ما تسمّيه «إصلاحاً سياسيّاً متدرّجاً» يقوم على «توفير المقدّمات الضروريّة التي تَفْتح البابَ للتوجُّه نحو إصلاح دستوريّ، هادئ وعقلانيٍّ ومدروس، يكون في أساس أهدافه ومبتغاه إقامةُ نظام ديموقراطيّ يتمحور على التعدُّديّة الحزبيّة التي تنفي مقولةَ الحزب القائد.»[2] ومن الملاحظ هنا أنّ تعديل فقرة «الحزب القائد» لا تُطرح في الأولويات المباشرة بل في الاستراتيجيّات النهائيّة على أساس إصلاحٍ دستوريٍّ «هادئ وعقلانيّ ومدروس،» وهو ما يَعْكس درجةً عاليةً من التوافق مع أسلوب «النبضات» في البرنامج الرئاسيّ. ولا ريب أنّ موقف اللّجنة المركزيّة هنا، خلافاً لموقف الأمين الأول، قد هدّأ الوضعَ داخل «التجمّع.» فقد كانت اللّجنة المركزيّة للاتّحاد الاشتراكيّ العربيّ الديموقراطيّ (المعارض)، الذي يتولّى أمينُه العامّ حسن إسماعيل (عبد العظيم) في الوقت نفسه الأمانةَ العامةَ للتجمّع الوطنيّ الديموقراطيّ، قد قوّمتْ خطابَ القسمَ إيجابيّاً، بل رأتْ ـ وفق تفسير الأمين العام المساعد للحزب ـ أنّ الرئيس قد أطْلق فيه برنامجَ الإصلاح وإنْ كان هذا الإصلاحُ لن يكون ممكناً بين يوم وليلة بل قد يتأثّر بتوتّرات الوضع الإقليميّ. ورأتْ أيضاً أنّ المطلوب ليس انتقالاً فورياً وإنّما انتقالاً تدريجيّاً مدعّماً بإجراءات انفراجيّة ملموسة.[3]

إنّ مؤشّرات التوافق ما بين القيادة السوريّة والمعارَضة غدتْ متبادلةً في غير مكان. فقد سبق للرئيس قبل تولّيه مهامّه الدستوريّة أن أرْسل مثلَ هذه المؤشّرات الفعليّة، التي كان السماحُ بإقامة حفل تأبينٍ للدكتور جمال الأتاسي في دمشق، وحضورُ عددٍ من أعضاء القيادة السورية لذلك التأبين، من أكثرها تأثيراً على المستوى الرمزيّ لصدقية التوجُّهات خارج «عُقَد» الماضي واحتقاناته ما بين «الإخوة الأعداء» الذين كانوا جميعاً في فترة معيّنة في إطار أحزاب موحّدةٍ أو واحدة. ولقد

١ ـ من حوارات ومقابلات أجراها الباحث مع كوادر قياديّة في جناح المكتب السياسيّ وفي «التجمّع.»

٢ ـ رسالة سياسيّة عن تطوّرات الوضع الداخليّ في سوريا، اللّجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ السوريّ، أوائل آب ٢٠٠٠. قارنْ مع رسالة سابقة (داخليّة) عن الوضع السياسيّ العامّ الدوليّ والعربيّ والداخليّ، أواخر تموز ١٩٩٩.

٣ ـ من حوار ومقابلة مع المحامي عبد المجيد منجونة، الأمين العام المساعد للاتّحاد العربيّ الاشتراكيّ الديموقراطيّ.

كان ممكناً لهذه المؤشّرات التوافقيّة أن تُفضي إلى لقاءٍ أوّليّ أساسيّ ما بين الرئيس والأمين العام للتجمُّع؛ فالأساسيّ في البرنامج الرئاسيّ هو الخروج من خيارات الماضي إلى خيارات المستقبل. وفي ضوء مؤشرات أكيدة، فإنّ البرنامج الرئاسيّ ماضٍ في إجراءاته، وإنْ أثر موقّتاً سياسةَ الأفعال على سياسة الأقوال: فالإفراجُ عن ٦٠٠ من المعتقلين السياسيّين، وجعلُ حالة الأحكام العُرْفية غيرَ ملموسة أو تجميدُها في أدنى حدّ تحت المساءلة والضبط المُحْكم، والسيرُ خطواتٍ معيّنةً في إطار تعدُّديّةٍ إعلاميّةٍ قابلةٍ للتطوُّر واستيعاب إعلام مستقلّ، وتقنينُ العلاقة ما بين الحزب والسلطة، وجعلُ المسؤولين يتقيّدون بالإجراءات القانونيّة، وإنهاءُ الاحتكاك اليوميّ ما بين الأجهزة الأمنيّة والمواطنين، ودقرطةُ الحزب في برنامج انتخابيّ شامل من القاعدة إلى القمّة، ودقرطةُ انتخاباتِ المنظّمات الشعبيّة والمهنيّة على أساس انتخابات تنافسيّة لا على أساس انتخابات «القائمة،» وطرحُ قانون الجمعيات والمؤسّسات الخاصة المؤطِّر لعملِ مؤسساتِ المجتمع المدنيّ على الجمعيات نفسها بهدف التعديل والتطوير، ودقرطةُ الجامعة، واتّخاذُ خطوات جديّة من شأنها أن تفضي مستقبلاً إلى فصلٍ كامل ما بين السلطة الحزبيّة والسلطة القضائيّة والرقابيّة، وغيرُ ذلك من إجراءاتٍ عمليّة، كلُّها تمثّل في منظور الرؤية البعيدة المدى لاستراتيجيّات «البرنامج» نوعاً من مقدّماتٍ ضروريّةٍ للإصلاح السياسيّ، وإنْ لم يُطرح هذا الإصلاحُ علناً بوصفه أولويةً أساسيّةً أو مباشرةً.

حركة المثقفين: تفسيران

تكوّنتْ حركةُ المثقفين السوريّين بصورتها الراهنة في إطار رياح التغيير التي أَطْلقها البرنامجُ الرئاسيّ. ويمكننا تنميطُ تفسيرَيْن أساسيَّيْن لهذه الظاهرة. يذهب التفسير **الأول** إلى أنّ هذه الحركة لم تكن إلاّ إفرازاً موضوعياً من إفرازات البرنامج الرئاسيّ، بدليلِ أنّه ما كان ممكناً لها أبداً أن تتنامى وأن تَأْخذ أشكالاً علنيّةً ملموسة لولا حمايةُ الرئيس لها. ومن هنا يحتلّ قولُ الرئيس في معرض تعليقه العلنيّ الأول على ظاهرة المثقفين ـ «أنا أوّلُ مَنْ طَرَحَ هذه الأفكارَ في خطاب القَسَم، وقد طرحتُها كمنهج، ولم أطرحها كشعارات استهلاكيّة»[1] ـ موقعاً أساسيّاً في هذا التفسير. ويَذْهب التفسيرُ **الثاني** إلى أنّ هذه الظاهرة قد استقطبتْ إليها نُخباً صادقة في إيمانها بالبرنامج الرئاسيّ، إلاّ أنّ بعض النشطاء الذين ينحدرون من بقايا المعارضة اليساريّة والقوميّة قد استغلُّوها (على حدّ تعبيرات ذلك التفسير) من أجل استعادة دورهم بهدف «الانتقام» من السلطة وتصفيةِ حساباتٍ «ثأريّة» قديمة معها؛ وأنّ بعضاً آخر من النشطاء حاولوا أن يمتطوا مَرْكبةَ الوهم في الضغط على

١ ـ نص الحديث الشامل الذي أدلى به السيد الرئيس بشار الأسد لصحيفة **الشرق الأوسط** دمشق ٨ شباط ٢٠٠١، مؤسّسة تشرين، ص ٣٧. من الأفكار التي طرحها الرئيس: كلّ الاحتمالات مطروحة في تطوير العمل الحزبيّ في سورية، ومن ضمنها وجودُ أحزاب جديدة. وحول فكرة الجبهة واحتمال تجربة جديدة، كل الاحتمالات ممكنة. لا توجد فكرة نرفضها. وهناك احتمال السماح بإعلام مستقلّ ضمن «ضوابط معيّنة.» وأمّا قضية اتّهام المثقفين بكونهم عملاء لسفارات أجنبيّة فأمر يجب ألا نَحْكم عليه بالمطلق. كل شيء ممكن ضمن احترام حدّي الوطنيّة والاستقرار. عمليّة مكافحة الفساد مستمرّة ولن تتوقّف ولا يجوز أن تتوقّف. لا تراجع عن مشروع الإصلاح.

مؤسسة الرئاسة هي محور القوة والإصلاح في سوريا، وسيكون الحديث عن الإصلاح لغواً دونها

الإدارة السورية في طور تبنّيها لبرنامج الإصلاح، غيرَ مدركين أنّ غضّ النظر عن نشاطاتهم العلنيّة هو من قبيل الالتزام بتوجُّهات الرئيس لا من قبيل أيّ ضعفٍ موهومٍ للإدارة أمامهم. ويعبِّر التفسيرُ الأول بشكلٍ أساسيّ عن وجهة نظر المحلِّلين الذين أدّى بعضُهم ـ من دون أيّ اكتراث للأضواء والضجيج ـ دوراً مهمّاً في تقريب مؤشِّرات التوافق بين القيادة السوريّة والمعارَضَة. بل هناك مؤشِّرات ـ وإنْ كانت ظنيّة ـ تقول إنّ الرئيس قد اعتمد رؤيةَ هؤلاء المحلِّلين في حضّ القيادة الحزبيّة والجبهويّة على الانخراطِ في ظاهرة المثقفين والحوارِ معها ومن داخلها، وإنّ المحافظات السورية كانت ستَشْهد تطوُّراً نوعياً في إقامة ندوات علنيّة وفي الأطر الجمعياتيّة القانونيّة عن «المجتمع المدنيّ.» ولعلّ هذا هو ما يفسِّر أنّ التعميم الداخليّ الحزبيّ على قواعد حزب البعث بشأن مفهوم «المجتمع المدنيّ» كان تعميماً توصيفياً لهذا المفهوم، لا تقويميّاً سلبيّاً أو إيجابيّاً له. أمّا التفسير الثاني فقد ساد بين أطراف الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة التي هالها ما اعتبرتْه تقويماً سلبيّاً «متطرِّفاً» لها، ولاسيّما الحزبُ الشيوعيّ السوريّ (جناح السيدة وصال فرحة بكداش) الذي لم يَرَ في دعوة «المجتمع المدنيّ» إلاّ مظلةً لـ «الخصخصة» والاختراق الخارجيّ. بل يُمْكن اعتبارُ هذا الحزب هو الحزبَ السوريَّ الوحيدَ الذي يَجْهر برفض أطروحة «المجتمع المدنيّ،» متّسقاً في ذلك مع ماركسيّته التقليديّة المحافظة التي لا ترى في هذه الأطروحة سوى مفهومٍ برجوازيٍّ لطمس الصراع الطبقيّ.

الإصلاح بين المتخشِّبين والتصعيديّين

يمكن القول إنّ حركة المثقفين قد أفرزتْ شيئاً من تنوُّع الآراء ما بين نظريّةِ التغيير العاجل، ونظريةِ التغيير أو الإصلاح التدريجيّ بأسلوب «النبضات.» وكان الأمر طوال الشهور الستة الأولى لولاية الرئيس الأسد أشْبَه ما يكون بعلاقة شدٍّ ورخي، تنطوي على درجة من درجات التأثُّر والتأثير، ما بين هذَيْن الرأيَيْن أو «النظريتَيْن.» فقد حرص الرئيس حتى قبل تولِّيه مهامَّه الدستوريّة على أن يَنْظر إلى الآراء المختلفة مهما كانت متناقضةً على أنّها من قبيل التنوُّع الإيجابيّ داخل مؤسّسات القيادة أو حوارات المجتمع. وقد طَبَّقَ استراتيجيّةَ «الرأي» و«الرأي الآخر» في شكل تصميم الحكومة والقيادة الحزبيّة على ضمِّ ما يُسمّى رسمياً «جيلَ الخبرة» (الذي يصفه المثقفون بالجَرَس القديم) إلى «جيل المبادرة» (الذي يصفه المثقفون بالفريق الإصلاحيّ). لكنّ بعض المثقفين تبنّوا رأياً يقول بصراعٍ داخليّ في الإدارة السوريّة ما بين «الحرس القديم» و«الفريق الإصلاحيّ،» وهو ما أخذ يشكِّل استفزازاً لكثير من المفاصل القياديّة السوريّة. وقد ظَهَرَ التعبيرُ عن هذا الاستفزاز أكثرَ ما ظهر في ردّة الفعل الحادّة التي صاغها رئيسُ تحرير صحيفة **البعث** تحت عنوان الافتتاحية «ليس في سوريا مَنْ هم مع الإصلاح ومَنْ هم ضدّه» في اليوم التالي مباشرةً، رداً على مقال نشرتْه صحيفةُ **السفير** اللبنانيّة تحت عنوان «تأمُّلات في انتقال السلطة بين مَشاهد الخبراء والمشهد الفعليّ،»[1] وهو مقالٌ كان يحلِّل في الواقع محاولةَ الطبقة البيروقراطيّة المسيطرة احتواءَ برنامج الدكتور الأسد قبل

---

١ ـ راجع محمد جمال باروت، «تأمُّلات في انتقال السلطة بين مشاهد الخبراء والمشهد الفعليّ،» **السفير** ٢٠٠١/١/٣، وردّ تركي صقر رئيس تحرير صحيفة **البعث** على أفكار المقال في مقال عنوانه: «ليس في سوريا مَنْ هم مع الإصلاح ومَنْ هم ضدّه.. الجميع معه،» **البعث** ٢٠٠١/١/٤.

تولّيه مهامَّه الدستوريّة، وامتصاصَه، وتَمَنُّعَ الدكتور الأسد عن الاستجابة للعبة الاحتواء هذه. فإذا فُهِمَ من تعبير «الحرس القديم» مراكزُ قوى تستطيع أن تَفْرض رأيَها على الرئيس أو تَمْنعه من المضيّ في إجراءاته (من نوع مراكز القوى المصريّة حين أَرْغم المشيرُ عبد الحكيم عامر مثلاً الرئيسَ عبد الناصر على إلغاء قراره إقالةَ قائد القوى الجويّة في أوائل الستينيّات)، فإنّ هذه المراكز ليست موجودةً في سورية، ومصيرُها متوقّف تماماً على مدى رضى الرئيس عن أدائها. أما إذا فُهِمَ منه استحكامُ الآليات الأوامريّة التقليديّة ـ القديمة بعقلية الأداء وأساليبه، فممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الحالة موجودة، ويَعْتبرها الرئيسُ على ما يبدو مندرجةً في إطار تعدُّد الآراء ووجهات النظر التي يَحْسمها المستوى السياسيُّ ممثّلاً بمؤسّسة الرئاسة، التي لا ريب أنّها محورُ القوة والإصلاح في سورية وسيكون الحديثُ عن الإصلاح لغواً دونها. إلاّ أنّ المراكز التي تمثّل تلك الحالة، والتي لا تضطلع حالياً بالسلطة الفعليّة، تتمتّع بسلطة التسيير، وتشكّل عائقاً موضوعياً أمام برنامج الإصلاح، وإنْ أعلنتْ ولاءها «اللفظيّ» له تحت دعوة الحرص على «الاستقرار.» ويكمن خَطَرُها السلبيّ على هذا البرنامج في تكشُّف بعضها، حين أتيحت له الفرصة، عن ديناصورات حقيقيّة متخشّبة حاولتْ أن تستغلّ بعضَ الطروحات التي تبدو «متطرّفة» في الظاهر، والتي هي نتاج التنوُّع الطبيعيّ في حركة المثقفين، كي تحرِّض على الانقضاض على الحركة، وأقامت مهرجان «قدح وذم» لها، في حين أنّ حركة المثقفين ـ وإنْ أفرزتْ جدلاً بعض تلك الطروحات ـ تَخْدم موضوعياً برنامجَ الإصلاح الرئاسيّ الذي ينطلق من مبدإ احترام الرأي والرأي الآخر، واعتبار «أنّ الديموقراطيّة واجب علينا تجاه الآخر قبل أن تكون حقّاً لنا.»

لقد رأى بعضُ النشطاء المؤثّرين في حركة المثقفين أنّ ما يقومون به ليس إلاّ نوعاً من ضغطٍ على ما سُمِّي «الحرسَ القديم،» الذي نُسِبَ إليه الإبطاءُ بالإصلاحات وعرقلتُها ومحاولةُ التوقُّف عنها. ومن هنا تصوَّر بعضُ هؤلاء الذين عَبَّرتْ عنهم بشكلٍ أساسيٍّ «الهيئةُ التأسيسيّةُ للجانِ إحياءِ المجتمع المدنيّ» أنّ «الهيئة» أداةُ ضغطٍ فعّالةٌ ومجديةٌ. في حين أراد بعضٌ آخر، في إطار قراءة خاطئة لأوهام ترنُّح «قصر الشتاء» وانقسامه، أن يختار خطَّ «التصعيد»، وأن يدعو باسم رفض الانقلابيّة إلى الانقلاب على المرحلة السابقة كلّها، وعدمِ لحظِ أيِّ تراكمات إيجابيّة فيها. وخاطر قسمٌ ثالثٌ بوهم إمكانيّة التحوُّل إلى حزب جديد من طراز مختلف. ولقد كان «بيانُ الـ ٩٩» (٢٧ أيلول ٢٠٠٠) حافزاً أساسياً لتشكيل «الهيئة،» إذ أَبْرَزَ حدودَ الدور السياسيّ الحيويّ للمثقف بمعناه الانتلجنسويّ الذي يَطْرح القضايا العموميّة. غير أنّ ما كان يجري حقيقةً هو الصورة التالية، ونلخّصها في أنّ ما تضمّنه بيان الـ ٩٩ ـ الذي كانت السلطاتُ على درايةٍ كافيةٍ به، بل لم تمانعْ في توقيع بعض «الجبهويّين» عليه ـ كان مُدْرَجاً مسبقاً في برنامج الرئيس. ومن هنا لم يعارضْه الرئيسُ إطلاقاً، وإنْ كان هناك عتبٌ خفيف في أنّه كان من الأجدى والأَلْيق أن يُرفَعَ هذا البيانُ إلى الرئيس بوصفه حاميَ حقوق السوريّين وحريّاتهم. والغريب أنّ هذا التعامل الإيجابيّ مع البيان أثار ريبةَ بعض النشطاء إزاء ما سمعوه من أنّ البيان خَرَجَ من «معطف السلطة.» وبدلاً من أن يقرأوا ذلك في إطار التوافقات قرأوه في إطار الراديكاليّات، وفي أنّ ما تمّ هو نتيجةٌ للضغط لا نتيجةٌ لاشتمال البرنامج الرئاسيّ في الأصل عليه.

لقد أخذتْ مجموعةُ «الهيئة» تَطْرح نفسَها هنا بوصفها حركةً محدَّدةً لإحياء المجتمع المدنيّ السوريّ. ولا ريب هنا أنّ مفهوم

ميشيل كيلو انسحب من «الهيئة التأسيسيّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ» ونَشَرَ وثيقةَ «التوافقات» بهدف ترشيد تلك الهيئة على أساس إنجاح خيار التغيير والإصلاح

«المجتمع المدنيّ» لم يَصْدر في الشروط السوريّة عن بيئة ليبراليّة، بل عن بيئة قوميّة ويساريّة وماركسيّة منشقّة أخذتْ تختبره بوصفه مدخلاً للتحوّل الديموقراطيّ. غير أنّ لجنة صياغة «الوثيقة» قدّمت هذه الوثيقة في صيغة نخبويّة حداثويّة علمانيّة متشدِّدة و«تصعيديّة» دفعتْ أنطون مقدسي، شيخَ الفكر في سورية، إلى وصفها بأنّه «عوضاً من أن تَشْرح بيان الـ ٩٩ جعلتْه غامضاً، أفكارُها متداخلة، تَقْرأ فكأنّكَ في متاهة.»[١] إنّ علينا هنا أن نميِّز ما بين **صيغة** «الوثيقة،» و**المطالب** الملموسة المتعلِّقة بالدقرطة والتي تمثِّل جوهرَ المطالب العامة. فالصيغة يساروية حداثويّة ومفتونة بسحر علاقات الرأس، لا العلاقات ما بين الأشياء. ومن هنا أخَذَت «الهيئةُ» تثير السياسيِّين المعارضين الذين رأوْا فيها نوعاً من تحويل المثقف عن وظيفته النقديّة إلى «رَجُلِ سياسةٍ محترفٍ يَبْحث عن الشعبيّة أو المناصب أو عن المريدين، جاعلاً من نفسه محامياً للقضايا الكبير التي تدرّ على أصحابها الكثيرَ من العوائد الرمزيّة، ولا تكلِّفهم شيئاً،» وليكون في النهاية «مثقفاً حزبيّاً أو رسوليّاً مِنْ مِثْلِ أولئك الذين عرفتهم الحياةُ السياسيّةُ والحزبيّةُ في سورية على امتداد تاريخها الطويل، ولايزال الناسُ إلى اليوم يدفعون ثمناً باهظاً من جرّاء تنظيرات هؤلاء المثقفين الخاطئة.»[٢] وكان هذا الموقف الذي عبّر عنه محمد علي الأتاسي (ابنُ الرئيس الراحل نور الدين الأتاسي)، واستَشْهد فيه برأيَيْ أنطون مقدسي ورياض الترك، أوّلَ نقدٍ علنيّ من نوعه للظاهرة، لم يَفْتُهُ نقدُ محاولة بعض أعضاء الهيئة (لا كلّهم) البحثَ فيها عن «زعامة» مفقودة لم يستطيعوا أن يَحْصلوا عليها في أحزابهم السابقة التي فَصَلتهم أو انشقُّوا أو تمرّدوا عليها. غير أنّ ما فات هذا النقدَ هو أنّ هذه الظواهر أو الحالات طبيعيّةٌ في حركات المثقفين في كل مكان. فلا ريب أنّ تكوين الهيئة انتلجنسويّ، أيْ أنّه ينطلق من المضمون الانتلجنسويّ للمثقف الذي تتحدّد فاعليتُه بمعارضة الواقع، واستطراداً بمعارضة النظام السائد راديكالياً. ومن هنا كان هذا التكوينُ متّسقاً مع خصائص التصعيد، لا مع خصائص التوافق. إلاّ أنّ الحراك غدا سريعاً في «الهيئة» بانسحاب ميشيل كيلو أحدِ أبرز رموزها الديناميكيّة، ونشرِه وثيقةَ «التوافقات،»[٣] التي لم تقرّها الهيئةُ لأسباب متعدِّدة، يأتي في مقدِّمتها ارتيابُ بعضُ أعضائها من أن تُعتبر هذه «التوافقات» رضوخاً لما جاء في بعض «الاتّهامات» الرسميّة واعترافاً ضمنيّاً بها، فضلاً عن ارتياب البعض مما انطوتْ عليه من نوعٍ من ممالأة للسلطة. وتَطْمح «توافقاتُ» كيلو إلى «ترشيد» الحركة على أساس ما سمّتْه «إنجاحَ خيار التغيير والإصلاح وصولاً إلى نظام الديموقراطيّة والعدالة المنشودة.» ومن هنا تؤكّد «أن لا نسمح للإصلاح بأخذنا إلى وضع أوروبيّ شرقيّ،» بل تحويل «المجتمع إلى حامل لمشروع التغيير والإصلاح الذي سينطلق من إيجابيّات واقعنا؛» وهو ما يتسق موضوعياً وبشكلٍ تام مع منطلقات البرنامج الرئاسيّ. غير أنّ هذه الوثيقة المهمّة، التي يمكن اعتبارُها لحظةً نوعيةً في ما يُمْكن تسميتُه «ترشيدَ الهيئة،» لم تحظَ بجدلٍ تستحقّه.

١ ـ أنطون مقدسي، **الحياة**، ٢٠٠١/٢/٤.

٢ ـ محمد علي الأتاسي، «هناك من يسأل،» ملحق **النهار**، ٢٠٠١/٢/١٩.

٣ ـ ميشيل كيلو، **الحياة**، ٢٠٠١/٢/٢٥.

«الوثيقة» والوعي المضطرب

إذا ميّزنا بين صيغة «الوثيقة» النخبويّة اليساروية الحداثويّة، التي انطوتْ على لغة راديكاليّة فَهِمَتْ منها الإدارةُ السوريةُ شطبَ المرحلة السابقة برمّتها، وبين المطالب الملموسة، فإنّ هذه المطالب الأخيرة قابلةٌ للتعاطي الإيجابيّ معها في إطار توجُّهات الرئيس نفسه، بدليل أنّه ضمّن برنامجَه الجسمَ الأساسيّ لتلك المطالب الملموسة. إلاّ أنّ ما وَتَّرَ الجوّ ـ الذي ظَهَرَ وكأنّ حالةً من فوضى عامة قد سادَتْه ويستطيع فيه أيُّ مبادرٍ أن يدبِّج بياناً، وأن يؤمِّن عدداً من التوقيعات عليه، وأن يُرسِلَه إلى وكالات الأنباء والفضائيّات، وأن يصبح «زعيماً» على حدّ تعبير محمد علي الأتاسي ـ قد كان الوثيقةَ التي تلاها الصناعيُّ الدمشقيُّ والنائب رياض سيف في «منتدى الحوار الوطنيّ» الذي أقامه في منزله تحت اسم «حركة السِّلْم الاجتماعيّ: مبادئ أوليّة للحوار.»[1] وقد نشأتْ هذه الحركة ـ التي يُمْكن اعتبارُها تمثيلاً نموذجياً لضعف خبرة النشطاء السوريّين ـ بطرح اسمٍ للحركة على الطاولة، ثم إعدادِ الوثيقة على أساسه، ثم طرح الوثيقة للحوار، بل وإرسالِها إلى السفارات، ودعوةِ بعض السفراء للمشاركة في حوارات «المنتدى.» وكان هذا العمل بالمعايير السورية خطأً متسرِّعاً وغيرَ محسوبٍ سياسيّاً، لما يثيره من استفزاز. إلاّ أنّ ما أثار الاستفزازَ على ما يبدو، واضطرَّ الرئيس إلى استخدام ما يُمْكن تسميتُه موقتاً بمطرقة القاضي في قاعة المحكمة التي دبَّتْ فيها الفوضى، ليس مجرّد شُبْهَةِ الاختراقات الخارجيّة المثيرة للريبة لدى السلطة أو لدى عموم المثقفين السوريّين، بل في أنّ الوثيقة تَطْرح للنقاش فقراتٍ حادّةً لعلّ أخطرها ما جاء تحت بند «السِّلْم الاجتماعيّ بين الفئات العِرْقيّة والدينيّة» و«الحفاظِ على علاقات متوازنة توفِّر لكلّ فئةٍ المناخَ الضروريَّ الذي تتألّق فيه خصوصيّاتُها وميزاتُها التي هي مبعثُ افتخارها» و«إتاحةِ المجال لازدهار ثقافات الأقليّات القوميّة والدينيّة [لأنّه] يرتدي أهميةً كبيرةً في إغناء الحياة الثقافيّة السوريّة.» وفي تقديرنا أنّ رياض سيف لم ينتبه، أو لم يجد مَنْ ينبِّهه إلى «الهدايا المسمومة» في مَنْ شاركه صياغةَ الوثيقة، والتي تَكْشف عن وعي مضطرب: ما بين شطبِ المرحلة السياسيّة السابقة كلِّها في تاريخ سورية كلِّها، ومناغاةِ الطبقات القديمة التي تضرّرتْ بقوانين التأميم والإصلاح الزراعيّ، وتطلُّعاتِ ليبراليّةٍ جديدةٍ معولمة لاريب أنّها ما زالت تثير تمنُّعاً لدى المثقفين السوريّين. وهو لم يدرِ أنّه استَخْدَمَ في الوثيقة مصطلحاً مرذولاً هو «لوحة فسيفسائيّة جميلة» لوصف طبيعةِ ما يرى أنه الاجتماع السوريّ، إذ إنّ هذا المصطلح الاستشراقيّ تخلّت عنه العلومُ الاجتماعيّة والسياسيّة الغربيّة نفسُها في إطار برهنتها على التحرُّر من الميراث المركزيّ الغربيّ الاستعماريّ للمفاهيم. أما ضعف الخبرة فَيَبْرز في مكان آخر حين يكتشف الباحثُ أنّ أحدَ المحامين الذي أعْلَنَ عن منتدى لحقوق الإنسان لم يقرأ أبداً الميثاقَ العالميَّ المتوافر بكثرة.

الإصلاح الضروريّ... والممكن

إنّ الجوهريّ في حركة المثقفين السوريّين ليس تلك الظواهر، التي لا تعبِّر في تقديرنا عن روح الحركة بل عن عوارضها المرضيّة، بقدرِ ما هو في التطلُّع العميق والوثّاب لعقلنة الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة وتحديثها وعصرنتها ودقرطتها. فقد مثّل المثقفون

١ ـ «حركة السلم الاجتماعيّ: مبادئ أوليّة للحوار» ٢٠٠١/١/٣١.

لم يتنبّه رياض سيف، أو لم يجد مَنْ ينبّهه، إلى الهدايا المسمومة في «الوثيقة»، وأخطرُها ما جاء تحت بند «السِّلْم الاجتماعيّ بين الفئات العرقيّة والدينيّة»

السوريُّون قطاعاً هاماً من أكثر القطاعات الاجتماعيّة السوريّة حساسيّةً وحيويّةً ومبادرةً ومحلاً للقيم العموميّة. ومن هنا فإنّهم رأسُ مالٍ رمزيٌّ هامٌّ لعمليّة الإصلاح في سورية، يضع لهم دوراً في هذه العملية، لكنْ من دون أوهام الوصاية والنيابة عن الشعب التي التصقتْ بنموذج «المثقف الرسوليّ الطليعيّ.» أما سورية كلها فليس أمامها سوى طريق إجباريّ واحد هو طريق الإصلاح، الذي يمثّل جوهرَ التوافقات السورية الضروريّة والممكنة اليوم في علاقات الثقافة والسياسة. وهو ما يُمْكن أن يجعلَ «ربيعَ دمشق في بداياته» لا في نهاياته، على حدّ تعبير محمود سلامة أحدِ أبرز العاملين الديناميكيّين لبرنامج الإصلاح. فالسعي إلى «تحقيق الإجماع والوحدة الوطنيّة لا ينتمي إلى مجتمع الببغاوات والخطاب الرسميّ الأحادي الجانب، بل ينتمي إلى عالم التعدُّديّة السياسيّة وتعدُّدِ الرؤى الثقافيّة التي تضع المصالحَ الوطنيّة فوق كل اعتبار.»[1] كما قال سلامة بحقّ.

محمد جمال باروت

باحث سوري، وخبير بقضايا التنمية السياسية والحزبية في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، وعضو هيئة تحرير مجلة **دراسات استراتيجيّة**، والمستشار الثقافيّ لجمعيّة «العاديات» غير الحكومية في حلب، وعضو «اللجنة الوطنية السورية لرفع الحصار عن الشعب العراقي.» صدر له ثلاثة عشر كتاباً منها: **الدولة والنهضة والحداثة، المجتمع المدنيّ مفهوماً وإشكاليّة، أطياف الحداثة، حركة التنوير العربيّة في القرن التاسع عشر، حركة القوميّين العرب: النشأة، التطوُّر، المصائر.**

١ ـ محمود سلامة، «مشروع الإصلاح والتحديث وضرورة الحوار،» **الثورة**، السبت ٢٠٠١/٣/٣.